

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٧٩١

الأربعاء، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوفارت	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد بينو
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة ديم لابيل
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيدة نياكوي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد وودروف
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

21-14587 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ إستونيا على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. وأرجو لكم، السيد الرئيس، دوام النجاح في رئاسة العمل الحاسم لهذه الهيئة.

إن هذه إحاطتي الأخيرة أمام المجلس بصفتي المدعية العام للمحكمة الجنائية الدولية. لقد كان شرفا وامتيازا لي أن أخدم بهذه الصفة وأن أعمل مع مجلس الأمن على مر السنين. لقد تقدمنا معا على الرغم من التحديات في تنفيذ ولايتينا اللتين تعزز إحداهما الأخرى وإن كانتا مستقلتين، سعيا إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم الوحشية وإلى السلام والأمن.

والحالة في دارفور دليل واضح على الكيفية التي توخى بها واضعو نظام روما الأساسي عمل المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن معا من أجل تحقيق الهدفين التوأم المتمثلين في العدالة والسلام. وعندما أحال المجلس حالة دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في آذار/مارس ٢٠٠٥، بعث ذلك الأمل لضحايا الجرائم الفظيعة في دارفور بإرسال رسالة واضحة مفادها أن العدالة ليست مهمة في حد ذاتها فحسب، بل إن لها كذلك أثرا مضاعفا على تحقيق السلام المستدام في دارفور.

وقد شهد ذلك الأمل صعودا وهبوطا على مر السنين منذ الإحالة، غير أن أهالي دارفور لم يستسلموا مطلقا. إنني أذكر المرات التي لا تحصى التي ناشدت فيها المجلس المساعدة على إجراء تحقيقات في دارفور. وأذكر عدد المرات التي ناشدت فيها جمعية الدول الأطراف تخصيص موارد كافية للتحقيق بفعالية في الحالة في دارفور. ويمكنني أن أذكر عدد المرات التي تعرضت فيها أنا والمكتب للسخرية ووصفنا بالتحيز وعدد المرات التي قيل فيها إن تحقيقاتنا تستهدف أفرادا معينين.

وهناك الكثيرون ممن قالوا لنا إنه ينبغي لنا أن نتوقف عن ضرب رؤوسنا بالحائط مجازا وأن ننسى دارفور ونمضي قدما. وفي الواقع أتذكر، وأنا أقدم هذه الإحاطة الأخيرة عن دارفور، الدعوات إلى الانسحاب الجماعي، من جهات بعينها، والتهديدات الموجهة إلى وجود المؤسسة الوحيدة التي بعثت الأمل في نفوس ضحايا دارفور وغيرهم الكثيرين، في حد ذاتها.

ومع ذلك، وبدعم من العديد من أعضاء المجلس والمجتمع المدني، وقفنا بحزم وعزم وتشبثنا باقتناعنا بأن أعمالنا وقراراتنا في دارفور، بل وفي كل مكان آخر، لم تسترشد إلا بالقانون والحقائق والبحث عن الحقيقة والعدالة في التزام صارم بالمبادئ الأساسية للاستقلال والحياد والإنصاف. لقد وجدنا القوة في محنة الضحايا والشجاعة في صدق قناعاتنا وعدالة قضيتنا.

وخلال كل ذلك، لم يفقد ضحايا دارفور الأمل مطلقا. ووقفوا جنبا إلى جنب مع المكتب وحثونا على المضي قدما، وقدموا أدلة حاسمة حتى ونحن نحقق في دارفور من دون أن نتمكن من الذهاب إلى دارفور. واحتشدوا خلفنا خلال جلسات الإحاطة، متابعين بانتباه ومتشبثين بكل كلمة كانت تعطيهم بصيص أمل بأنهم أيضا قد يستفيدون في يوم من الأيام من الاحتضان الوقائي للقانون والعدالة التي تقام على النحو الواجب إزاء الضيم الذي قاسوه.

واليوم، وأنا أودع مجلس الأمن، أحيي النساء والرجال والأطفال وجميع ضحايا دارفور على شجاعتهم وصبرهم وصمودهم ومثابرتهم وإيمانهم الراسخ بمسار العدالة. وأتوجه إليهم بالشكر الجزيل على دعمهم حتى في مواجهة الشدائد الكبيرة. وأقف في هذه الجلسة اليوم تضامنا معهم.

إن التطورات في السودان تثبت بجلاء أن ذراع العدالة طويل وصبور؛ وأن العدالة قد تتأخر بسبب من يقفون في طريقها، غير أن للعدالة ديمومة أكثر من الممارسات السياسية للقلة التي تهدف إلى حماية المذنبين. فالعدالة وصوت الشعب والمظلومين سيسودان في نهاية المطاف.

لقد فتحت زيارتي التاريخية لدارفور الأسبوع الماضي عيني أكثر على حقيقة ما كنا نحن وأهالي دارفور نكافح من أجله على مر السنين. فبالفعل كانت الزيارة تذكرة حية بالغرض من وجود هذه المؤسسة، المحكمة الجنائية الدولية، التي كان لي شرف خدمتها بشرف وتفان ونزاهة لما يقرب من عقدين من الزمن. إن مشاهدة عدد لا يحصى من النساء والرجال والأطفال يصطفون في الشوارع المغبرة تحت أشعة الشمس الحارقة للترحيب بي وبوفدي، مطالبين بالعدالة وتسليم المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية، كانت واحدة من أقوى التجارب التي هزتني وجعلتني أشعر بالتضاؤل في حياتي. وستظل صور هذه الزيارة مكتوبة بمداد لا يمحى في ذاكرتي. وبالنسبة لأولئك الذين شاهدوا تلك الصور، آمل أن تكون بمثابة تذكير قوي بضرورة أن نظل مركزين على تحقيق العدالة للضحايا وتحقيق السلام الدائم لأهالي دارفور.

لقد صدمت أكثر بواقع ضحايا دارفور عندما تحاورت مع الضحايا وقادة النازحين والمسؤولين المحليين واستمعت إلى قصص الضحايا المروعة عن الوحشية التي تعرضوا لها والظروف اللاإنسانية التي لا يزالون يعيشون فيها. وأحيت تلك الزيارة الأولى من نوعها التي قامت بها المحكمة الجنائية الدولية لدارفور الأمل في تنفيذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وجاءت هذه الزيارة بعد أكثر من ١٥ عاما من إحالة المجلس الحالة في دارفور إلى مكتبي. ولا يمكننا أن نسمح لشعلة الأمل التي تجددت بأن تُطفأ مرة أخرى من خلال تقاعسنا أو عملنا غير الفعال والذي تعوزه الحماسة.

إن الأشياء البسيطة في الحياة التي نعتبرها أمرا مسلما به هي التي لا يزال ضحايا دارفور يتوقون إليها، أي السلام والأمن والغذاء والماء والصحة والتعليم لأطفالهم والعودة إلى ديارهم. إنهم يريدون إنهاء العنف المميت؛ ويريدون نزع سلاح الميليشيات والتعويض عن سنوات معاناتهم الطويلة. ويبدو أن انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد أوجد فراغا لا يزال بحاجة إلى ملء.

ولن تتطلب معالجة هذه المسائل استعادة الثقة بين السلطات الحكومية على جميع المستويات وسكان دارفور فحسب، بل أيضا حل الأسباب الجذرية للمسائل التي عانت منها المنطقة على مر السنين، فضلا عن دعم المجتمع الدولي.

ولا يزال ضحايا دارفور يعلقون آمالهم علينا. ويجب أن نلبي مطالبتهم بتسليم المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية لمواجهة عمليات قضائية مستقلة ومحايدة وعادلة تحترم جميع حقوقهم، بقدر ما حرم الجناة المزعومون أنفسهم سكان دارفور من حقوقهم على مر السنين.

ويسرني أن أبلغكم بأن المحكمة الجنائية الدولية وحكومة السودان قد فتحتا صفحة جديدة في علاقتهما، حيث ولت أيام العداوات وعدم التعاون القديمة ليحل محلها الحوار البناء وروح التعاون الطيبة. وعقب إبرام مذكرة تفاهم بين مكتبي وحكومة السودان في ١٤ شباط/فبراير، اضطلع فريق المحققين التابع لي بأنشطة تحقيق في السودان وبدأ الاستعداد للذهاب إلى دارفور قريبا. وقد تعاون بشكل بناء مع الوزارات الحكومية المعنية، بما في ذلك مكتب النائب العام.

ولم تكن زيارتي مؤخرا إلى دارفور لتتم لولا مساعدة حكومة السودان وتعاونها، بما في ذلك مختلف الوزارات والحكام المحليين. وأعرب عن امتناني لكل الدعم الذي قُدم لي وللوفد المرافق لي وللتيسير الفعال لزيارتي.

ولا يفوتني أن أعترف بالدعم التشغيلي واللوجستي الفعال الذي تقدمه الأمم المتحدة في الوقت المناسب من خلال كياناتها ووكالاتها المختلفة. لقد كان دعمها حاسما طوال الزيارة. ولولا ذلك الدعم اللازم ما كان ليتسنى لي وللوفد المرافق لي السفر إلى مناطق مختلفة من دارفور والتفاعل مباشرةِ مع الضحايا. وإنني على ثقة بأن السلطات والأمم المتحدة وكياناتها ستواصل تقديم نفس التعاون والدعم الممتازين لخلفي في الوقت الذي يوسع فيه المكتب تحقيقاته على أرض الواقع في دارفور.

وحتى ونحن نشيد بعهد السودان الجديد، نتذكر أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا ومحفونا بالمخاطر. وندرك جميعا أن المرحلة الانتقالية في السودان لا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى رعاية حتى تنضج. ولذلك، يجب ألا نركن إلى شعور زائف بالأمن. فاليوم، لا يزال السلام والعدالة بعيدي المنال بالنسبة لسكان دارفور. وهم لا يزالون يعانون في مخيمات النازحين ولا تزال المساءلة بالنسبة لهم بالغة الأهمية لتحقيق السلام الدائم في منطقة دارفور.

والرسالة الواضحة والمتسقة التي تلقيتها من ضحايا دارفور في الفاشر ونيالا وزالنجي هي أنه يجب تنفيذ الأوامر الأربعة المعلقة وتسليم المشتبه بهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأثناء زيارتي، أبلغت تلك الرسالة وأكدت عليها في تفاعلاتي مع المسؤولين الحكوميين السودانيين على جميع المستويات، بمن فيهم رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء، فضلا عن أعضاء آخرين في مجلس السيادة.

وقد شددتُ بصفة خاصة على الحاجة الملحة إلى نقل السيد هارون إلى عهدة المحكمة الجنائية الدولية على سبيل الأولوية. وفي هذا الصدد، ذكرت بأن السيد علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف أيضا باسم علي كوشيب، والسيد أحمد محمد هارون متهمان معا بارتكاب العديد من الجرائم ذاتها فيما يتعلق بالحوادث الأساسية وبأن قضيتيهما قد فُصلتا لأن السيد عبد الرحمن سلم نفسه طوعا إلى المحكمة. وعلى الرغم من أن جلسة إقرار التهم للسيد عبد الرحمن عقدت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو، لا تزال هناك فرصة لربط القضيتين في مرحلة المحاكمة إذا سُلم السيد هارون إلى المحكمة الجنائية الدولية الآن. وبالإضافة إلى كفالة أوجه الكفاءة والاقتصاد القضائي، فإن ربط القضيتين في مرحلة المحاكمة من شأنه تفادي تعرض الشهود من جديد للصدمة إذ سيتعين استدعاؤهم مرتين للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة.

والسودان ملزم قانونا بتسليم المشتبه بهم عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). كما ينص اتفاق جوبا للسلام في السودان بوضوح على أن جميع المشتبه بهم يجب أن يمثلوا أمام المحكمة الجنائية الدولية وأنه يتعين على السودان أن يتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة في تحقيقها مع هؤلاء المشتبه بهم ومحاكمتها لهم. ويتعين على السودان أن يثبت بشكل ملموس أن السودان الجديد أصبح الآن عضوا كاملا في المجتمع الدول وأنه انضم إلى الكفاح ضد الإفلات من العقاب وأنه ملتزم التزاما كاملا بالعدالة وسيادة القانون.

إن جميع المشتبه بهم تقريبا محتجزون لدى حكومة السودان ولا يوجد أي عائق قانوني يحول دون تسليمهم للمحكمة الجنائية الدولية. وعلى وجه الخصوص، تشير تقارير موثوقة وغيرها من المعلومات إلى أن السيد هارون أعرب عن رغبته في نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأناشد المجلس أن يحمل السودان على الاحترام الفوري لرغبة السيد هارون وأن ييسر نقله إلى المحكمة دون تأخير.

ومن جانبه، لا يزال السيد عبد الله بندة أبكر نورين فارا من المحكمة ولا يُعرف مكانه بالضبط. وأدعوه إلى تسليم نفسه فورا إلى المحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على السودان أن يتعاون تعاونا كاملا في تحقيقات المكتب، بما في ذلك عن طريق إتاحة الوصول دون عوائق إلى أراضيه وإلى السجلات والمعلومات والمواد ذات الصلة، فضلا عن حماية الشهود.

وربما يهم المجلس أيضا أن يعرف أن اجتماعاتي مع ولاة، أو حكام، الولايات الثلاث التي زرتها كانت مثمرة للغاية. ووصفت

السلطات عواقب النزاع في دارفور على المجتمعات المحلية وهشاشة النسيج الاجتماعي، معترفة بالمعاناة المستمرة للسكان، ومُسلمة بأهمية تحقيق العدالة والمساءلة. وتعهدوا جميعا بالتعاون مع المكتب ودعمه، وكذلك المحكمة، سعيا إلى تحقيق العدالة لسكان دارفور. وحُثت المجتمعات المحلية المتضررة على الثقة بالمحققين الذين سيسافرون إلى دارفور في المستقبل القريب وعلى التجاوب معهم بصورة كاملة والإبلاغ عن أي حوادث تهديد أو ترهيب.

كما أتاحت زيارة دارفور فرصة فريدة لتناول توقعات الضحايا وشرح ما تستطيع المحكمة الجنائية الدولية القيام به وما تفعله وما لا يمكنها القيام به. ولا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل في هذا الصدد، وسينسق المكتب مع قسم الاتصال في قلم المحكمة لوضع استراتيجيات بشأن أفضل السبل للوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة وشرح عمل المحكمة.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض التطورات الهامة المتعلقة بالحالة في دارفور.

قبل عام واحد بالضبط، نقل السيد عبد الرحمن، المعروف أيضا باسم علي كوشيب، إلى عهدة المحكمة في خضم جائحة عالمية بمعنى الكلمة. وفي الذكرى السنوية لتلك المناسبة، لا يزال تسليم السيد عبد الرحمن بمثابة تذكير بأن المكتب لن يُثنى عن مهمته المتمثلة في تقديم مرتكبي الجرائم الوحشية المزعومين إلى العدالة.

وخلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو، عقدت الدائرة التمهيدية الثانية جلسة إقرار التهم الموجهة إلى السيد عبد الرحمن. وخلال الجلسة، قدم المكتب أدلة لإثبات وجود أسباب وجيهة للاعتقاد بأن السيد عبد الرحمن كان مسؤولا عن جميع التهم الـ ٣١ المنسوبة إليه فيما يتعلق بجرائم زعم أنها ارتكبت في كودوم وبندسي ومكجر ودليج والمناطق المحيطة بها خلال الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٠٣ وآذار/مارس ٢٠٠٤.

وبعد أن عملت على هذه المسألة منذ عام ٢٠٠٥، كان من دواعي الرضى لي ولفريقي، وقبل كل شيء للضحايا في دارفور، أن نرى أخيرا أحد المشتبه فيهم في دارفور في قفص الاتهام ليحاسب على جرائمه المزعومة. وأعرب عن امتناني لفريق دارفور على تحقيق ذلك، على الرغم من الشح الشديد في الموارد والقيود الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

ومن الجدير بالذكر، للأسف، أن الحالة الأمنية في بعض مناطق دارفور لا تزال متقلبة، على النحو الذي تؤكده من جديد روايات أسر الضحايا التي اتصلتُ بها أثناء زيارتي لدارفور. وقد استمر القتال القبلي والاشتباكات المسلحة بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة المسلحة في الإسهام في تشريد أعداد كبيرة من السكان وإزهاق الكثير من الأرواح.

وأشعر بالجزع بوجه خاص إزاء التقارير التي تشير إلى زيادة في حوادث العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، ولا سيما المشردات داخليا. وينبغي لنا جميعا أن نشجب هذه الجرائم البشعة، وأن نذكِّر السلطات السودانية المختصة بالتزامها الأساسي بالتحقيق في هذه الأعمال وملاحقة مرتكبيها قضائيا. ولا يمكن تحقيق العدالة والمساءلة في السودان، بما في ذلك دارفور، من دون الحفاظ على الأمن والاستقرار للمجتمعات الهشة. ويجب أن يتوقف العنف ضد المشردين داخليا – ولا سيما منهم النساء والفتيات والأطفال. وأدعو أعضاء المجلس والشركاء الإقليميين الآخرين إلى مواصلة بذل وسعهم لمساعدة السودان على كسر حلقة العنف المثيرة للقلق هذه.

وخلال الأشهر الماضية، وبينما كان المكتب يكثف جهوده للتعاون البناء مع حكومة السودان، تلقينا دعما لا يقدر بثمن، عوَّلنا عليه من بلدان أوروبية كثيرة، بعضها حاضر في المجلس اليوم، وذلك عبر سفاراتها في الخرطوم. ونحن ممتنون غاية الامتنان لتلك المساعدة. وكذلك أدت الدول الأطراف وغير الأطراف من داخل المجلس وخارجه دورا فعالا في مساندة جهودنا الرامية إلى إقامة علاقات مع السودان والإسهام فيها. ونقدر تلك المساعدة، وأنا على ثقة من أن مكتبي وخلَفي سيستمران في تلقيها.

وعلاوة على ذلك، ما كان النجاح الذي سجلناه حتى الآن ليتحقق بدون دعم شركائنا في المجتمع المدني، الذين دأبنا على التعاون معهم على مر السنين. والمكتب ممتن لدعمهم.

وباسمي الشخصي، وباسم فريق دارفور وبقية المكتب الذي تشرفت بقيادته على مدى السنوات التسع الماضية، نشكر الجميع، فرادى ومجتمعين، على مساهماتهم في عمل المحكمة الجنائية الدولية. وقد تشرفت بالفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة المجلس خلال السنوات التسع الماضية بصفتي المدعية العامة.

وقد حان الوقت الآن لكي أسلم المسؤولية لخلفي، السيد كريم خان، الذي أثق في أن الفريق والمكتب سيواصلان تحت قيادته القديرة تحقيق التقدم تدريجيا في قضية العدالة لضحايا دارفور وما وراءها. وسيظل دعم المجلس له وللمكتب أمرا لا غنى عنه لنجاح المحكمة، بينما يتلمَّس طريقه عبر الولاية الصعبة لنظام روما الأساسي خلال هذه الأوقات العصيبة التي يسودها مرض فيروس كورونا، وأمام التفاوت المتزايد بين المخصصات الحالية من الموارد وعبء عمل المكتب البالغ الثقل.

وأختتم إحاطتي الأخيرة أمام مجلس الأمن بأن أشيد مرة أخرى بالمصلحة العليا للضحايا في دارفور، الذين التقيت بالكثيرين منهم في الأسبوع الماضي، لاستمرار ثقتهم بالمكتب، الذي اتخذ أخيرا خطوة صغيرة ولكنها مهمة نحو تحقيق العدالة في قضية الجرائم المرتكبة ضدهم. وقد كانت إحالة قضية دارفور إلى المكتب في عام ٢٠٠٥، وهي الأولى من نوعها، تطورا تاريخيا في الكفاح من أجل إنهاء إفلات مرتكبي الجرائم الوحشية من العقاب.

وقد شدد المجلس عند إحالة القضية على ضرورة عمل المجتمع الدولي على تيسير الشفاء والمصالحة، عن طريق التشجيع على إنشاء مؤسسات ولجان تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع السوداني من أجل استكمال العمليات القضائية. ويظل دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في استعادة وصون السلام الدائم في السودان، عن طريق تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، مُهما اليوم كما كان قبل ١٦ عاما.

وإنني على ثقة من أن التقدم المحرز مؤخرا فيما يتعلق بالوضع في دارفور، بعد سنوات طوال من الوعود الكاذبة وخيبة الأمل، سيكون بمثابة منارة أمل لضحايا الجرائم الوحشية في بلدان أخرى أيضا. وعلى الرغم من أن الرحلة نحو تحقيق العدالة قد تكون طويلة، والطريق غير مؤكد، فإنني أظل واثقة من أن المكتب لن يتزعزع أبدا في تفانيه في التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها من دون خوف أو محاباة، كما ينبغي له. وأعول على دعم المجلس الحاسم، فيما أضطلع أنا ومكتبي بولاياتنا الحاسمة.

وكثيرا ما أشيرُ إلى أن لحظة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية هي بلا شك واحدة من ألمع الصفحات في تاريخ البشرية، لأنها تمثل صحوة نبعت من المعاناة الإنسانية البالغة على مر العصور، وتُوجت بالاعتراف بأن الحروب والنزاعات الخارجة عن القانون يجب ألا يُسمح لها بعد الآن بالتسبب في مجزرة بشرية. فلنبق متيقظين ومتمسكين بالمبادئ ومتسقين في خدمة نظام روما الأساسي والمبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة. وأنا ممتنة، كما هو الحال دائما، لدعم المجلس ولهذه الفرصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*)**:** أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها بشأن آخر تقرير عن الحالة في السودان عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وأرحب أيضا بممثل السودان في هذه الجلسة.

ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في التعاون بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما توقيع مذكرتي تفاهم. ونرحب أيضا في

ذلك الصدد بزيارة المدعية العامة للسودان في الشهر الماضي، ونثق بأن الزيارة ستؤذن بفصل جديد في التعاون على تيسير عملية تحقيق العدالة والسلام والمصالحة.

وتقر المكسيك بجهود السودان لكفالة تمكن الضحايا من اللجوء إلى العدالة، لأن ذلك يشكل إحدى النقاط الرئيسية في اتفاق جوبا للسلام، وأحد التزامات الحكومة الانتقالية. ونؤكد مجددا أن تنفيذ الاتفاق شرط حاسم لتحقيق السلام الدائم. ولذلك نحث جميع الأطراف على مواصلة العمل لبلوغ تلك الغاية.

وكما أشارت المدعية العامة عن حق، فقد عقدت أيضا جلسة استماع بشأن التهم الموجهة في قضية عبد الرحمن خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وهذه خطوة ملموسة لفائدة ضحايا الفظائع المرتكبة في دارفور، كي يتمكنوا أخيرا من عرض وقائع القضية على المحكمة للنظر فيها.

وفي حين تمثل هذه القضية خطوة ملموسة إلى الأمام، فإن هناك قضايا أخرى عالقة لم يسلم المتهمون فيها إلى المحكمة بعدُ. ويدعو بلدي بصفة خاصة إلى تسليم السيد البشير والسيد حسين والسيد هارون، المحتجزين بالفعل. وفيما يتعلق بالسيد بندة، الهارب، نحث السودان وبلدان المنطقة على مضاعفة الجهود للعثور عليه واعتقاله وتسليمه إلى المحكمة.

ومن ناحية أخرى، لا تزال أعمال جمع الأدلة التي يقوم بها مكتب المدعي العام ضرورية لإحراز مزيد من التقدم في التحقيق في القضايا. وقد أعاق عدم قدرة المحكمة الجنائية الدولية على الوصول في السنوات الأخيرة هذا العمل، وهناك الآن حاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير للحفاظ على هذه الأدلة، فضلا عن ضمان إمكانية الوصول إلى الشهود.

وتستفيد المحكمة الجنائية الدولية في التحقيقات التي تجريها من التعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم اللوجستي. وندرك هذا العمل المشترك وما ينطوي عليه من إمكانات لجمع الأدلة والحفاظ عليها ونتطلع إلى تعاون أوثق في المستقبل. كما ندعو إلى وضع حد للعنف في دارفور، والذي لا يزال يشكل مدعاة للقلق، وبالتالي يعوق جمع الأدلة على أرض الواقع.

كما ننوه بجهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في استخدام جرائم العنف الجنسي والجنساني كأسلوب من أساليب القتال في دارفور، وهو ما ندينه بشدة. ونتطلع أيضا إلى تسريع وتيرة تنفيذ إطار التعاون الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والأمم المتحدة في آذار/ مارس ٢٠٢٠ بشأن العنف الجنسي في النزاع المسلح.

في الختام، أود، باسم المكسيك، أن أنوه بعمل المدعية العامة بنسودة وفريقها بأكمله طوال السنوات التسع التي تولت فيها منصبها. ورغم أنها واجهت تحديات كبيرة، مؤسسيا وشخصيا، فقد تمكنت من تعزيز عمل المحكمة الجنائية الدولية بطريقة مستقلة ومحايدة وأحرزت تقدما في مكافحة الإفلات من العقاب على أبشع الجرائم. ونتمنى للمدعية العامة بنسودة كل النجاح في مساعيها المستقبلية، فيما نعرب عن دعمنا للمدعي العام الجديد كريم خان.

السيد شريف (تونس): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها القيمة وعلى تقريرها الثالث والثلاثين المقدم إلى مجلس الأمن، عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). كما أرحب بممثل السودان في هذه الجلسة. وبما أن هذه الإحاطة هي الأخيرة للسيّدة بنسودة أمام المجلس، فإنّني أودّ أن أغتنم هذه المناسبة لأثني باسم بلدي على جهودها الحثيثة طيلة فترة ولايتها من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الأكثر خطورة، متمنّيا لها ولخلفها على رأس مكتب المدعي العام للمحكمة، السّيد كريم خان، كلّ التوفيق والنجاح.

تتابع تونس بارتياح المنحى الإيجابي المستمرّ في مجال إحلال السّلم والعدالة وبناء المصالحة الوطنية الشاملة في السودان الشقيق. ونحيّي، في هذا السّياق، الإرادة الثابتة للحكومة الانتقالية وجهودها

الحثيثة لتحقيق الوئام السياسي والمجتمعي بين مختلف مكوّنات الشعب السوداني بالتّوازي مع جهودها لإعمال المساءلة عن الجرائم الفظيعة في دارفور، وذلك من خلال الانخراط الدّؤوب مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية والتّفاعل الهادف مع الأمم المتّحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

وتشيد تونس بتلازم مسارات السلم والعدالة في دارفور، ولا سيّما منذ توقيع اتفاق جوبا للسلام في تشرين الأول/أكتوبر الماضي وقيام المدّعية العامة بأولى زياراتها إلى السودان في نفس الشهر. ونرحّب في هذا الإطار بالمفاوضات المباشرة الجارية في جوبا بين الوفد الحكومي والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بهدف تحقيق السلام الشامل في السودان. كما نثمّن أيضا الفرص والخيارات المنبثقة عن مختلف آليات العدالة المحلية والوطنية والدولية والمختلطة والانتقالية المتاحة في السودان، بما يسهم في تحقيق العدالة والمصالحة الشاملة بين السودانيين وطيّ صفحة الحروب والمآسي التي أعاقت مسارات تحقيق الأمن والنماء وترسيخ الانتقال السلس والسلمي الديمقراطي.

وتثمّن تونس ارتقاء العلاقات بين مكتب المدّعي العام والسّلطات السودانية إلى مستويات أرفع من خلال تأطيرها بموجب مذكّرة التّعاون واتّفاق التعاون المبرمين مؤخّرا بين الطرفين. كما نرحّب في هذا الإطار بنتائج الزيارة التي قامت بها المدّعية العامة الشهر الماضي إلى السّودان ولقاءاتها المثمرة مع كبار المسؤولين في الخرطوم ومع القادة في إقليم دارفور إلى جانب تواصلها مع الضحايا. ونؤيّد جهود المدّعية العامة ومكتبها الرامية إلى تنفيذ ولايتها على الأرض من خلال تعزيز الأدلّة الميدانيّة، بما يدعم التحقيقات والملاحقات الجارية عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) وبما يسهم في تحقيق العدالة المتناسبة مع السياق المحلي، القريبة من الضحايا والمجتمعات المتضرّرة في دارفور.

ونرحّب، في هذا السياق، ببدء أولى بعثات التحقيق على التراب السوداني لمكتب المدّعي العام في الأسابيع الأخيرة والتسهيلات الممنوحة من الحكومة السودانيّة في هذا الشأن. كما أخذنا علما باختتام جلسات الاستماع الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية في قضية علي كوشيب أواخر الشهر الماضي واعتماد الدائرة التمهيدية الثانية للمحكمة للتهم المنسوبة إلى المدّعى عليه بارتكابه جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، بما يشكّل خطوة أولى مهمة نحو إعمال المساءلة عن الجرائم الجسيمة في دارفور.

ونتطلّع إلى تواصل التّعاون بين الحكومة السودانية ومكتب المدّعي العام في روح من الانخراط البنّاء والاحترام المتبادل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للمساءلة عن الجرائم الفظيعة في دارفور ومنع ارتكابها مستقبلا وتنفيذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ونحثّ الطرفين على استطلاع الإمكانيّات والخيارات المتاحة، وفقا لنظام روما الأساسي، لتقاسم الأعباء وتناغم الجهود وبناء قدرات الأجهزة القضائية السودانية مع مراعاة متطلبات وسياقات المرحلة الانتقالية في السودان.

وفي الختام، فإنّنا نعتقد أنّ أفضل سبيل للنهوض بالعدالة في دارفور يكمن في توخّي نهج تشاركي قائم على الحوار وبناء القدرات القضائية الوطنية دون إغفال المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ السودان، بما يجسّم ملكية السودان الفعلية للفترة الانتقالية ولمسار العدالة ما بعد النزاع ويضمن تعزيز السلم والعدالة لبعضهما البعض ويُرسّخ دعائم البناء الديمقراطي.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود النرويج أن تشكر المدعية العامة على الإحاطة التي قدمتها اليوم وعلى تقريرها الثالث والثلاثين، الذي قرأناه باهتمام كبير. ويمكن للمدعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية التعويل على الدعم الكامل والمستمر من قبل النرويج.

ونثني على المدعية العامة على الزيارة التاريخية التي قامت بها إلى دارفور. وقد أعربت زميلتي، السفيرة النرويجية في الخرطوم، عن تقديرها الكبير للقائها ونشيد بالحكومة السودانية ووكالات الأمم المتحدة لتيسير تلك الزيارة.

كما أبرزنا خلال جلسة مجلس الأمن الأخيرة بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان،

فإن النرويج تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة في أجزاء من دارفور. وتدين النرويج العنف القبلي والتقارير عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف الموجه ضد الأطفال. ولا يزال نزوح السكان المدنيين على نطاق واسع مدعاة لقلق بالغ.

إن ضحايا الفظائع في دارفور يستحقون العدالة. ولن يكون هناك سلام دائم في السودان إلى أن تتم المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال سنوات النزاع الطويلة. وفي هذا الصدد، نرحب بجلسة إقرار التهم التي عقدتها الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٦ أيار/مايو في القضية المرفوعة ضد زعيم الميليشيا السوداني علي كوشيب. وبوصفها أول لائحة اتهام فيما يتعلق بالفظائع المرتكبة في دارفور وأول محاكمة تستند إلى إحالة من مجلس الأمن، فإن هذه خطوة هامة. وترحب النرويج باستمرار التعاون بين المحكمة والسودان فيما يتعلق بالقضية المرفوعة ضد السيد كوشيب وتثني على السلطات السودانية لتيسيرها تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في السودان.

ويثلج صدورنا كذلك خبر إجراء أول بعثة تحقيق منذ ١٤ عاما. ونأمل أن يشكل ذلك سابقة للتعاون في القضايا المرفوعة ضد المشتبه بهم الآخرين.

وتحث النرويج الحكومة على تسليم الأشخاص المتبقين الذين صدرت بحقهم مذكرة توقيف إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبصفة خاصة نكرر دعوة المدعية العامة إلى إحالة السيد هارون إلى المحكمة الجنائية الدولية على وجه السرعة لمحاكمته بالتوازي مع السيد كوشيب. فالتعاون الكامل وغير المحدود مع المحكمة الجنائية الدولية خطوة هامة في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ويجب ألا يقيد عمل المحكمة لأسباب سياسية. وندعو السيد بندة تحديدا إلى تسليم نفسه للمحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، بما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة للمدعية العامة بنسودة لمجلس الأمن، نود أن نعرب عن عميق تقديرنا لعملها الممتاز على مدى السنوات التسع الماضية. ونشكرها على نزاهتها الثابتة والتزامها وتفانيها في المحكمة الجنائية الدولية.

السيد وودروف (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها الثالث والثلاثين عن الحالة في دارفور عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وهو بالطبع تقريرها الأخير الذي تقدمه إلى مجلس الأمن بهذه الصفة. وتعرب المملكة المتحدة عن عميق امتنانها للمدعية العامة على التزامها الثابت بالسعي إلى تحقيق العدالة على مدى السنوات التسع الماضية. فقد أدى العمل المتواصل للسيدة بنسودة وفريقها دورا حيويا في الجهود المبذولة لكفالة المساءلة على أخطر الجرائم المرتكبة في دارفور.

وكما بينت المدعية العامة بالتفصيل في تقريرها، لا تزال الحالة في دارفور تتسم بالعنف القبلي مما يسفر عن وفيات وتشريد واسع النطاق للمدنيين. وندعو إلى الإنهاء الفوري للعنف المستمر في جميع أنحاء السودان. ونحث حكومة السودان في هذا الصدد على التنفيذ السريع للخطة الوطنية لحماية المدنيين، ونشدد على ضرورة المساءلة عن الجرائم المرتكبة قبل الثورة وأثناءها ومنذ اندلاعها، لكي تنجح العملية الانتقالية في السودان.

وتشيد المملكة المتحدة بالحوار البناء والمستمر بين المحكمة الجنائية الدولية وحكومة السودان، بما في ذلك تيسير جمع الأدلة والوصول إلى الشهود، الأمر الذي مكن من إحراز تقدم كبير في القضية المرفوعة ضد السيد عبد الرحمن.

ونرحب ترحيبا خاصا في هذا الصدد بالزيارة التاريخية التي قامت بها المدعية العام إلى السودان، ولا سيما إلى إقليم دارفور، والتي مكنتها من التواصل مع الضحايا والقبائل المتضررة. إن هذه التطورات الإيجابية دليل على انخراط الحكومة الهادف مع المحكمة والجهود الحقيقية المبذولة للوفاء بأحكام العدالة الانتقالية في اتفاق جوبا للسلام.

ونحث حكومة السودان على الاستفادة من ذلك التعاون الإيجابي، ولا سيما بتيسير تسليم السيد هارون الفوري إلى المحكمة لمحاكمته

إلى جانب السيد عبد الرحمن. ونعتقد أن إجراء محاكمة واحدة لهذين المتهمين معا ستكفل تجنب إمكانية إعادة تعريض الضحايا والشهود للصدمات بمحاكمات متعددة.

وقد أثار ممثل المملكة المتحدة الخاص للسودان وجنوب السودان مسألة ضرورة تسليم السيد هارون على وجه السرعة مع حكومة السودان في الخرطوم هذا الأسبوع.

والمملكة المتحدة على استعداد لمساعدة المحكمة وحكومة السودان في تيسير تنفيذ أوامر القبض الأربعة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وندعو إلى تسليم السيد بنده، الذي لا يزال هاربا من المحكمة.

وأخيرا، نود أن نسجل تقديرنا للتعاون الممتاز بين الأمم المتحدة ومكتب المدعية العامة في ذلك الصدد. كما نؤكد على الدور الذي يمكن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أن تؤديه في دعم حكومة السودان في عملها على تحقيق المساءلة والعدالة لدارفور.

وفي الختام، أعيد تأكيد دعم المملكة المتحدة للتقدم الهام الذي أحرزته حكومة السودان في سبيل تلبية مطالب الشعب السوداني من أجل تحقيق العدالة والمساءلة كجزء من دعمنا الأوسع نطاقا لانتقال السودان إلى الديمقراطية الكاملة.

السيدة نياكوي (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها. وكذلك أرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

تثني كينيا على شعب السودان لالتزامه الثابت بإعادة بناء السلام في بلده، بما في ذلك معالجة المسائل المتصلة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. كما نحيط علما بالخطوات الإيجابية التي يتخذها السودان لكفالة دعم إطاره المؤسسي والقانوني الوطني للجهود الدولية، وفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ومن المهم أن تقابل تلك الجهود بالمثل، على النحو المنصوص عليه في القرار.

وقد أشاد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه المعقود في ١٣ نيسان/أبريل، باستعداد الحكومة الانتقالية لمعالجة المسائل المتصلة بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال عملية للحقيقة والمصالحة. ودعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تبادل الخبرات والدروس وأفضل الممارسات مع السودان.

وترى كينيا في ذلك خطوة حاسمة نحو المصالحة والوحدة والسلام والاستقرار في السودان. ولذلك، فإننا نشيد بالسودان على تفعيله لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بدارفور والمحكمة الخاصة بجرائم دارفور.

وإلى جانب تعزيز القدرة القضائية الوطنية للسودان، نشجع على استثمار مماثل في عمليات الحوار والمصالحة الوطنية من أجل استدامة عملية السلام.

وتذكر كينيا بدعوة مجلس الأمن إلى المحكمة والاتحاد الأفريقي لمناقشة ترتيبات عملية من شأنها تيسير عمل المحكمة، بما في ذلك إمكانية اتخاذ إجراءات في المنطقة، بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

ونود أن نسمع من المدعية العامة عن حالة المشاركة مع الاتحاد الأفريقي، إن وجدت، لتحقيق تلك الغاية، لا سيما وأن المحكمة الجنائية الدولية تكمل الولايات القضائية الجنائية الوطنية، بموجب المادة ١ من نظام روما الأساسي.

وأخيرا، نغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيدة فاتو بنسودة وهي تكمل بنجاح فترة ولايتها كمدعية عامة للمحكمة الجنائية الدولية في غضون يومين. ونرجو لها كل النجاح في مساعيها المقبلة.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أبدأ بتوجيه الشكر للمدعية العامة فاتو بنسودة على إحاطتها. إن النيجر تشيد بقيادتها والعمل الذي أنجزته في المحكمة الجنائية الدولية وترجو لها كل النجاح في مهمتها المقبلة. كما أرحب بحضور ممثل السودان في هذه الجلسة.

لقد بذل السودان جهودا وأحرز تقدما مشجعا في سعيه إلى تحقيق العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في دارفور، منذ تقديم التقرير السابق إلى

مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (انظر S/2020/1192). إن توقيع مذكرة تفاهم بين مكتب المدعية العامة وحكومة السودان في ١٤ شباط/فبراير لتعزيز التعاون في بعض التحقيقات والملاحقات القضائية تطور رئيسي ومحمود. ويشجع بلدي المكتب على مواصلة الحوار البناء الذي انخرط فيه مع السلطات السودانية منذ عام ٢٠٢٠، مع احترام دور كل منهما ومبدأ التكامل، بغية ضمان محاسبة مرتكبي الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية وإقامة العدل للضحايا في دارفور.

وفيما يتعلق بالأنشطة القضائية الأخيرة يرحب وفد بلدي بالتطورات في الإجراءات القضائية، ولا سيما القرارات المتعلقة بمشاركة الضحايا وممثليهم في جلسات الاستماع المتعلقة بالتهم المؤكدة، وهو حق أصيل، فضلا عن حقوق الدفاع، التي يجب كفالتها كذلك.

وعلاوة على ذلك، نشيد بتصميم المكتب، الذي استمر في الاضطلاع بعمله، على الرغم من حالة جائحة مرض فيروس كورونا والقيود التي تفرضها، بمواصلة أنشطته في مجال التحقيق بين آذار/مارس وأيار/مايو.

ويشعر وفدي بالقلق إزاء تشريد المدنيين على نطاق واسع في دارفور، حيث أجبر مئات الآلاف من الأشخاص على الفرار من ديارهم ووقعت اشتباكات مسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين. ونأسف للخسائر في الأرواح، بما في ذلك بين النساء والأطفال، نتيجة لهذا القتال. كما نشجب الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وتدمير الممتلكات والمستشفى وقاعدة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في نيالا. ويدعو وفد بلدي الطرفين إلى احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، وينضم إلى مكتب المدعي العام في إدانة جميع الهجمات التي تشن على موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية وتدمير معداتهم.

ولا يزال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يرتكب ضد النساء والفتيات في دارفور، ولا سيما اللواتي هربن من العنف القبلي في الجنينة في كانون الثاني/يناير. وبما أن إحدى أولويات بلدي في المجلس هي الدفاع عن حقوق النساء والأطفال وتحسين ظروفهم، يشجع وفد بلدي جهود مكتب المدعي العام للمضي قدما في تحقيقاته في تلك الانتهاكات في اتصالاته مع الأفراد والجماعات المعنية. ويدين وفد بلدي أيضا جميع أعمال العنف ضد المدنيين ويدعو إلى احترام المسؤولية عن حمايتهم ومحاكمة مرتكبيها.

وفيما يتعلق بأوامر الاعتقال المعلقة، ووفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) واتفاق جوبا للسلام في السودان، الموقع في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، ندعو الحكومة السودانية والدول الأعضاء إلى تعزيز تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية لضمان العدالة للضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب.

وختاما، يشجع وفد بلدي على مواصلة التعاون والحوار البناء بين حكومة السودان والمحكمة الجنائية الدولية، ويكرر الإعراب عن تهانيه للمدعية العامة بنسودة ومكتبها على كل ما بذلاه من جهود وعلى التزامهما في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تقدم اليوم السيدة بنسودة آخر إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن بصفتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. تتابع الصين على الدوام أعمال المحكمة الجنائية الدولية وتحيط علما بالجهود التي بذلتها المدعية العامة وفريقها وتعرب عن تقديرها لالتزامها بمبادئ الموضوعية وعدم التسييس.

وقد ظلت الحالة في السودان تتحسن مؤخرا. ونأمل أن يستمر الزخم الإيجابي الحالي في السودان وأن يمضي بالعملية السياسية على طريق بناء.

إن الحالة في دارفور مستقرة عموما، رغم بعض النزاعات الطائفية بين الحين والآخر. وندعو إلى تقديم مزيد من الدعم لبناء قدرات الحكومة السودانية وللتنمية الاقتصادية وتحسين سبل عيش الناس من أجل القضاء على أسباب النزاع.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن موقف الصين من المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير. وينبغي للمحكمة أن تلتزم التزاما صارما بمبدأ الولاية القضائية التكميلية، وأن تحترم بجدية السيادة القضائية

للأمم، وأن تولي اهتماما كاملا للمطالب المشروعة للحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي، وأن تحترم آراء الحكومة السودانية.

السيد بينو (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص امتناني للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وفريقها على عملهما الرائع إزاء الحالة في دارفور. كما نشكرها على العرض الشامل الذي قدمته اليوم للتقرير الثالث والثلاثين إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وننوه كذلك بحضور القائم بأعمال السودان في هذه الجلسة. وبما أن هذا هو العرض الأخير الذي تقدمه السيدة بنسودة إلى مجلس الأمن، تود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تشكرها على قيادتها ومساهمتها القيمة في النهوض بجدول أعمال نظامنا الدولي للعدالة الجنائية.

فديباجة نظام روما الأساسي تؤكد أن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألا تمر دون عقاب وأنه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعال من خلال تدابير تتخذ على الصعيد الوطني وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي. وفي عام ٢٠٠٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي أمر جميع أعضاء المنظمة بضمان التحقيق في أخطر الجرائم في دارفور، وإنهاء الإفلات من العقاب، وإقامة العدالة لجميع الضحايا، في امتثال راسخ لنظام روما الأساسي.

واليوم تجدد سانت فنسنت وجزر غرينادين التزامها بالتمسك بذلك القرار ومبادئ نظام روما الأساسي ومقاصده. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن للمحكمة الجنائية الدولية دورا مركزيا في سعينا الجماعي من أجل العدالة والسلام. وعلى وجه التحديد، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية في بلدان مثل السودان التي تمر بعمليات ديمقراطية تحويلية، أن تؤدي دورا حيويا في بناء السلام وتحقيق التنمية من خلال المساهمة في ضمان العدالة الكاملة للضحايا.

ويشهد مجلس الأمن، مع جميع أعضاء المنظمة، على التقدم المحرز في هذه الدولة الشقيقة. والواقع أننا نشعر بالارتياح إزاء التطورات الإيجابية. ونشجع الحكومة الانتقالية السودانية على مواصلة السير على طريقها التقدمي والمضي قدما في الإصلاحات الضرورية، بما في ذلك وضع اللمسات الأخيرة على إنشاء مؤسسات انتقالية، مثل المجلس التشريعي الانتقالي. وندرك أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والقبلية، من بين تحديات أخرى، لا تزال قائمة. بيد أننا على ثقة بأن مثابرة السودان ستسمح له بالمضي قدما.

وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة الدولية، أن يواصل دعم السودان، بما في ذلك زيادة مساهمته ودعمه للخطة الوطنية للاستجابة الإنسانية.

وفي هذه المرحلة الهامة من نهضة السودان، يجب أن يكون الشعب، ولا سيما ضحايا أبشع الجرائم، في صميم تلك الخطة. ولذلك، نكرر التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام في السودان.

إن الإنجازات التي حققها السودان تتناسب مع تعميق التعاون مع مكتب المدعية العامة، الذي تجسد في توقيع مذكرة التفاهم في شباط/فبراير الماضي والزيارات الجارية إلى الخرطوم للقيام بأنشطة التحقيق. ومن الواضح بنفس القدر إبرام العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين والتصديق عليها. وتلك التدابير تبشر بالخير حقا فيما يتعلق بالتمسك بالمبادئ الدائمة لنظامنا الدولي للعدالة الجنائية. ولذلك، فإننا نؤكد أن السودان يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيه، فضلا عن التحقيق في الفظائع ومحاكمة مقترفيها .

إن المبادئ التي يسترشد بها ميثاق الأمم المتحدة هي نفس المبادئ الخالدة التي قامت عليها المحكمة الجنائية الدولية. فالأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية يعززان بعضهما بعضا وتربطهما علاقة تكافلية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مواصلة تعزيز التعاون بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية وتطبيق مبدأ التكامل، المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، لضمان المساءلة الكاملة لجميع المشتبه فيهم الخمسة في حالة دارفور، وإلى أن ينفذ مكتب المدعية العامة ولايته بفعالية، وفقا للقانون الدولي.

وفي الختام، تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأييدا تاما الاستنتاج الوارد في تقرير المدعية العامة الثالث والثلاثين. لقد حان الوقت الآن، في الحالات المحددة في دارفور، لمعالجة المظالم التاريخية، وينبغي أن يتم ذلك بروح من المصالحة الوطنية والتعافي والتعويض والعدالة الاجتماعية.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالشكر الخاص للمدعية العامة بنسودة على تقريرها وإحاطتها.

لقد واصل السودان إحراز تقدم كبير في جهوده في مجالي الانتقال السياسي والإصلاح. ويسرني أن الحكومة الانتقالية قد اتخذت خطوات ملموسة أيضا للعمل مع المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب. وتجدر الإشارة إلى اتخاذ عدة خطوات في هذا الصدد بوجه خاص، بما في ذلك زيارة مكتب المدعي العام والمدعية العامة نفسها إلى السودان ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي هذا الصدد، نشيد أيضا بالدعم المهم الذي تقدمه كيانات الأمم المتحدة إلى المحكمة ونشجع على استمراره. ومن الأهمية بمكان تمكُّن المحققين من تنفيذ أنشطة تتعلق بالتحقيقات داخل السودان لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمان. ويعتبر تقديم السودان للمواد المطلوبة إلى مكتب المحكمة الجنائية الدولية خطوة إيجابية أخرى نحو تحقيق العدالة.

ونشيد باستسلام السيد عبد الرحمن للمحكمة في حزيران/يونيه الماضي وتأكيد عقد جلسة إقرار التهم في قضيته في أيار/مايو. ونرحب بالمذكرة المتعلقة بالطرائق والاتفاق الذي تم التوصل إليه مع السودان لتيسير التعاون وتمكين المحكمة من العمل على هذه القضية.

ويحدونا أمل صادق في أن يكون التفاعل الإيجابي خلال الأشهر الستة الماضية بداية لعلاقة قوية بين المحكمة والحكومة الانتقالية. ونتطلع إلى مواصلة التعاون ووضع ترتيبات أخرى تتعلق بتحقيقات المحكمة على نطاق أوسع.

ونسلّم بأهمية التكامل العدلي ونشجع على إجراء مزيد من الحوار بين المحكمة والحكومة السودانية. وفي الوقت نفسه، نذكّر بالتزام السودان المستمر بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بتنفيذ مذكرات التوقيف الأربع المعلقة وتسليم المشتبه بهم المتبقين.

وفيما يتعلق بالسيد عبد الله بندة أبكر نورين، فنحن نحثه على تسليم نفسه للمحكمة.

وفيما يتعلق بالسيد أحمد هارون تحديدا، ونظرا لاهتمام الضحايا والشهود بالاستماع إلى قضيتي السيد هارون والسيد عبد الرحمن معا، طلب السيد هارون نفسه نقله إلى لاهاي للمثول أمام المحكمة. ونحث السلطات السودانية على ألا تضيع مزيدا من الوقت في تنفيذ استسلامه.

وفي حين نرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية، يجب علينا أيضا أن نعترف بأن عملية الانتقال في السودان لا تزال هشة وأن تلك الخطوات نحو المساءلة تجري في ظل استمرار العنف والتشريد الجماعي في دارفور. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء قتل المدنيين والتقارير عن وقوع حوادث العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات في دارفور. ويشير نمط العنف وارتكابه إلى أن ديناميات القوة والإفلات من العقاب التي تشكل أساسا للحرب في دارفور وهدفا للتحقيق الحالي في الحالة لم تعالج بعد بصورة فعالة.

وعلى الرغم من أننا نشهد الضغوط الكبيرة التي يواجهها السودان، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية المستمرة، يجب أن تظل العدالة والمساءلة أولوية في سياق تقدم عملية السلام. وإذ ندعو إلى وضع حد للعنف، نعلم أن الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم والتسامح إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني لا يؤديان إلا إلى إدامة دورة العنف. ولذلك نشجع الحكومة الانتقالية على إعطاء الأولوية لإنشاء وتنفيذ آليات وعمليات العدالة الانتقالية المتفق عليها في اتفاق جوبا للسلام كجزء من عملية الانتقال الديمقراطي في السودان على نطاق أوسع، بما في ذلك التنفيذ الكامل للخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة وإنشاء محكمة خاصة لجرائم دارفور.

لقد أبلغتنا المدعية العامة بأن هذه هي المرة الأخيرة التي تخاطب فيها المجلس في دورها الحالي. ولا يمكنني أن أختتم بياني قبل

الانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تقديرنا لعملها وإرثها. لقد كان التزامها بالعدالة ثابتا من خلال توجيهها لمكتب المدعي العام منذ أول محاكمة ناجحة له خلال التحديات العديدة التي واجهته في السنوات الأخيرة. ونعرب عن احترامنا الصادق لكل ما حققته ولتفانيها الشخصي والمهني خلال فترة ولايتها. ونتمنى لها التوفيق في مساعيها المقبلة، ونؤكد لها أن أيرلندا ستواصل دعم المحكمة التي عملت بجد لتعزيزها، الأمر الذي جعلنا أقرب أكثر من أي وقت مضى إلى الهدف المشترك لتحقيق السلام القائم على العدالة الدولية.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** بدايةً، أود أن أشكر السيدة فاتو، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها. وبما أن هذه ستكون آخر إحاطة تقدمها إلى مجلس الأمن، فإنني أتمنى لها كل التوفيق في أنشطتها المقبلة.

كما أرحب بحضور ممثل السودان في هذه الجلسة.

وتود فييت نام أن تشدد على النقاط الثلاث التالية في هذه الإحاطة التي عقدت اليوم.

أولا، من المهم مواصلة المضي قدما في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وإحراز مزيد من التقدم في العملية الانتقالية في السودان.

لقد بيّن اعتماد القرار ٢٥٧٩ (٢٠٢١) بالإجماع مؤخرا دعم مجلس الأمن الثابت للسلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل في السودان. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وحكومة السودان أن تواصلا العمل معا بشكل وثيق. ونشيد بمحادثات السلام الجارية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – فصيل الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو وندعو جميع الجماعات المسلحة المتبقية الأخرى في دارفور إلى الانضمام إلى عملية السلام.

ونلاحظ أيضا وجود أربع نساء من بين خمسة وعشرين عضوا في الحكومة الجديدة. وندعو الحكومة إلى مواصلة تعزيز المشاركة الكاملة المتساوية والفعالة للمرأة على الصعيدين الوطني والمحلي تمشيا مع اتفاق جوبا للسلام.

ثانيا، من المهم بنفس القدر مواصلة التصدي للتحديات الإنسانية والاقتصادية في السودان. ونناشد حكومة السودان أن تواصل تعزيز قدرتها على حماية المدنيين وأن تتخذ جميع التدابير المناسبة لمعالجة مسألة العنف القبلي في دارفور، بما في ذلك الأفعال المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت نفسه، فإن مما يثير القلق أنّ هناك أكثر من ١٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في البلد، بمن فيهم ما يزيد على ٧,٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الطارئة. ونرحب بنتائج مؤتمر باريس الأخير المعني بالسودان وندعو إلى زيادة تيسير تخفيف عبء الديون عن البلد فضلا عن تمكينه من الوصول إلى مرافق التمويل الدولي.

ثالثا، نحيط علما بالتقرير الثالث والثلاثين للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وتكرر فييت نام موقفها الثابت من أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني ومنع وقمع الأعمال الإجرامية الخطيرة مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويجب أن تتم المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والأفعال الإجرامية الخطيرة وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام استقلال الدول وسيادتها.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر المدعية العامة على إحاطتها.

قبل أكثر من ١٦ عاما أحال مجلس الأمن الحالة في السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة التي تقدمها المدعية العامة بنسودة أمام المجلس، تود الولايات المتحدة أن تعرب عن امتناننا لها شخصيا على التزامها بكفالة تحقيق العدالة لضحايا الفظائع في دارفور في سياق الكفاح الطويل ضد الإفلات من العقاب. وخلال لحظات اليأس من تحقيق العدالة في السودان، أكدت بتفانيها ومثابرتها أن العدالة والمساءلة ستكونان الآن جزءا من مستقبل السودان السلمي والديمقراطي. ونأمل أن تفخر بذلك الإرث

الدائم لولايتها بصفتها المدعية العامة، ونتمنى لها التوفيق في مساعيها في المستقبل.

وكانت جلسة الاستماع بشأن تأكيد التهم الموجهة إلى علي كوشيب لحظة تاريخية. إن أصوات وتجارب ضحايا الجرائم الخطيرة، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي، كانت دليلاً قوياً على ضرورة تحقيق العدالة والمساءلة من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين.

وتدعم الولايات المتحدة بشكل كامل تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في دارفور. وندعو الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق جوبا للسلام والقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، ستواصل الولايات المتحدة اتخاذ خطوات نشطة لتشجيع الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون على نقل أحمد هارون فوراً إلى المحكمة.

إن الإحاطة التي قدمتها المدعية العامة اليوم جاءت في أوانها. فقبل أكثر من شهر بقليل، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة آخر التطورات في السودان. وخلال تلك الجلسة، شرحنا بالتفصيل شواغلنا بشأن تصاعد العنف القبلي في دارفور وأكدنا على ضرورة أن تشارك السلطات السودانية بجدية – على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء – من أجل معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالإسكان والأراضي والتشريد وحقوق الملكية، التي تسبب جزءا كبيرا من أعمال العنف. ونحن نعرف تماماً المشاكل التي أدت إلى عقود من انعدام الأمن في السودان، بما في ذلك أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة في دارفور منذ عام ٢٠٠٣ وحده. وهي تشمل محدودية أو عدم إمكانية اللجوء إلى العدالة في أجزاء كثيرة من البلد، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وانعدام الثقة بين المجتمعات المحلية والمسؤولين عن الحكم بطريقة تتيح المساءلة وتتسم بالشفافية والإنصاف بموجب القانون، وعدم اكتراث النظام السابق بالمواطنين السودانيين، الذين أرادوا ببساطة تأمين مستقبل أكثر ازدهاراً لأطفالهم وأسرهم.

ولا تزال رسالتنا اليوم كما كانت خلال آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن السودان. ويجب أن تواصل هذه الهيئة التأكيد على ضرورة بناء السلام والأمن دائمين في البلد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عن انعدام الأمن. وتقع على عاتق الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون في السودان مسؤولية حماية جميع سكان السودان، وينبغي أن نكون مستعدين للمساعدة في جهودها الرامية إلى كفالة حماية المدنيين في دارفور.

وتدعم الولايات المتحدة جهود المحكمة الجنائية الدولية لتسليط الضوء على الانتهاكات والفظائع المرتكبة ضد عدد لا يحصى من السودانيين، الذين يستحقون العدالة على تلك الأفعال. وتشكل هذه المساءلة رادعاً قوياً ضد الانتهاكات في المستقبل، وتوضح لأولئك الذين عانوا أن آلامهم لن يُغض عنها الطرف ولن تترك بدون معالجة. كما أن إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب خطوة هامة في عملية العدالة الانتقالية في البلد.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر بدوري المدعية العامة فاتو بنسودة على تقريرها وإحاطتها، وأرحب بممثل السودان في هذه الجلسة.

إن المهمة التي أناطها مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية في دارفور هي أكثر أهمية في هذه المرحلة الانتقالية في السودان. ولن يكون بناء السلام الدائم والشامل للجميع في المنطقة ممكناً من دون العدالة. إن مكافحة إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب جزء من استعادة الديمقراطية والمصالحة في السودان.

إن الزيارة التي قامت بها المدعية العامة مؤخراً إلى دارفور، عقب زيارتها للخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر، زيارة تاريخية وتدل على التعاون بين المحكمة والسلطات السودانية.

ويبرز التقرير التقدم الملموس المحرز في القضية المرفوعة ضد السيد علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف باسم علي كوشيب، سواء في لاهاي، حيث عقدت جلسة تأكيد التهم في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١، أو في الميدان. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالتزام السلطات السودانية بتزويد مكتب المدعية العامة بالمساعدة

اللازمة لمواصلة التحقيقات. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يمنح المحققون إمكانية الوصول إلى دارفور على وجه السرعة وبحرية في ظل ظروف أمنية مرضية.

ويجب تعزيز التعاون مع المكتب وتوسيع نطاقه ليشمل جميع المشتبه فيهم. وتدعو فرنسا السودان إلى تسليم السيد أحمد هارون إلى المحكمة على وجه السرعة حتى يمكن إقامة صلة بالقضية المرفوعة ضد السيد عبد الرحمن.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين لا يزال التكامل مبدأ أساسياً، فإن تنفيذ أوامر الاعتقال العالقة أمر بالغ الأهمية. ولذلك يجب تكثيف الحوار بين المحكمة والسلطات السودانية من أجل استكشاف جميع الإمكانات بموجب نظام روما الأساسي. ونحث السيد بندة أيضاً على تسليم نفسه فوراً إلى المحكمة حتى يتسنى محاكمته.

وفي دارفور، يؤكد تجدد العنف القبلي الواسع النطاق واستمرار الاشتباكات في الميدان هشاشة الحالة الأمنية. ففي الأشهر الأخيرة، أودى ذلك العنف بحياة مئات الضحايا وأجبر مئات الآلاف من المدنيين على الفرار. وتدين فرنسا بأشد العبارات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنساني والجنسي ضد النساء والفتيات. ومن المهم ألا يفلت مرتكبو هذه الجرائم من العقاب.

وتشير فرنسا إلى أهمية عودة الإدارة السودانية إلى دارفور وترحب بالإرادة السياسية للسلطات في هذا الصدد. وندعو الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ اتفاقات جوبا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والإسراع في نشر قوة الحماية المشتركة، عملاً بالاتفاقات. ويجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، وإتاحة المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وبدون عوائق، من الأولويات. ويجب أن تكون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قادرة على الوفاء بولايتها. وكما تنص اتفاقات جوبا، يجب إنشاء لجنة العدالة الانتقالية دون إبطاء.

وأخيراً، ندعو جميع الأطراف إلى الانضمام إلى عملية السلام.

وأود أن أختتم بياني بالثناء، باسم فرنسا، على فاتو بنسودة على تصميمها وشجاعتها والتزامها الثابت على مدى السنوات التسع الماضية. فقد كانت المهمة الموكلة إليها محفوفة بالمخاطر، وكانت العقبات جمّة. إن مساهمتها من أجل الضحايا والعدالة والسلام لا تقدر بثمن.

وستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل للمحكمة والمدعي العام المقبل لها، السيد كريم خان.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم يتغير موقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أذكر أن الهند ليست من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي وليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

ونحيط علماً بالتقرير الثالث والثلاثين للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، عن الحالة في دارفور، المقدم عملاً بالفقرة ٨ من القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، ومن أجل إطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن زيارتها الأخيرة للسودان. وبما أن هذه ستكون آخر إحاطة تقدمها إلى المجلس، فإنني أشارك الآخرين في تقديم أطيب تمنياتنا لها في مساعيها في المستقبل.

لقد أبدت الحكومة الانتقالية السودانية استعدادها لمعالجة المسائل المتصلة بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال عملية الحقيقة والمصالحة. واتفقت الأطراف في اتفاق جوبا للسلام أيضاً على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة فيما يتعلق بدارفور ومحكمة خاصة لدارفور. إن اختصاص هذه المحكمة الخاصة، التي ستشمل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب منذ عام ٢٠٠٢، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

ويتجلى السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا الجرائم في دارفور أيضاً في التعاون الذي أبدته السلطات. إن التوقيع، في ١٤ شباط/

فبراير، على مذكرة التفاهم بشأن التعاون في قضية التسليم في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ تطور جدير بالترحيب، وكذلك التوقيع في ١٠ أيار/مايو على اتفاق على نطاق البلد بشأن التعاون بين السلطات الانتقالية. ومن المهم أن يواصل الجانبان التعاون بشأن المسائل العالقة من أجل إيجاد حلول مقبولة للطرفين.

وننوه بالنتيجة الإيجابية التي تمخضت عنها الزيارة الأخيرة التي قامت بها المدعية العامة إلى الخرطوم ودارفور. وبما أن السودان ليس طرفاً في نظام روما الأساسي، فإننا نأمل أن تؤدي التبادلات البناءة مع السلطات السودانية إلى نهج يستند إلى توافق الآراء للمضي قدماً في ولاية المحكمة الجنائية الدولية.

ومع انتقال السودان إلى مستقبل أكثر سلاما واستقرارا وازدهارا، هناك حاجة إلى تزويده بكل المساعدة اللازمة لتصحيح أخطاء الماضي وتعزيز الوئام بين القبائل وحماية الحقوق الأساسية لجميع مواطنيه. وفي هذا السياق، سيكون من المهم بناء قدرة المؤسسات القضائية الوطنية على معالجة قضايا الماضي. فذلك سيخدم أيضا مصداقية المحكمة الجنائية الدولية في إقامة شراكات مع المؤسسات القضائية الوطنية والمساعدة في بناء قدراتها.

أخيرا، نحث المجتمع الدولي على تقديم كل مساعدة ممكنة للحكومة الانتقالية من أجل إتمام المرحلة الانتقالية الحالية بنجاح. وقد نفذت الهند، على مر السنين، العديد من المشاريع في السودان في قطاعات الطاقة والنقل والصناعة الزراعية من خلال خطوط ائتمان بشروط تساهلية. كما ساعدنا في بناء القدرات من خلال برامج المنح الدراسية التي نقدمها، ووسعنا نطاق المساعدة الإنسانية عن طريق توفير الغذاء والأدوية المنقذة للحياة. ولا تزال الهند ملتزمة بدعم السودان وشعبه في هذه المرحلة الهامة من الانتقال السياسي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على تقريرها الدوري الثالث والثلاثين عن الحالة في السودان ودارفور وعلى إحاطتها.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على التزام إستونيا الثابت بتعزيز احترام القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد، الذي تضطلع فيه المحكمة الجنائية الدولية بدور حيوي. وندعو جميع الدول إلى التمسك بالمبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها.

وترحب إستونيا بالزيارة التاريخية التي قامت بها المدعية العامة وممثلو مكتبها إلى السودان في نهاية أيار/مايو، حيث التقت بضحايا دارفور وكبار المسؤولين في حكومة السودان وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويؤمل أن يمهد ذلك الطريق لتعزيز التعاون في السعي إلى تحقيق العدالة في الجرائم الفظيعة.

ونرحّب بتمكّن المحكمة الجنائية الدولية من إجراء تحقيقات على أرض الواقع. ولا تزال إمكانية الوصول إلى أراضي السودان أمرا حاسما لإجراء التحقيقات ولكفالة المساءلة. والحفاظ على الأدلة أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تتاح لمحققي المحكمة الجنائية الدولية إمكانية الوصول دون عوائق إلى الشهود ومسارح الجرائم وغيرها من الأدلة في دارفور. ونرحب بتعاون الحكومة السودانية حتى الآن. وقد يكون هناك ما يبرر المزيد من التعاون لكفالة قدر أكبر من المساءلة.

فلا تزال أربعة أوامر اعتقال صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية معلقة. وينبغي تسليم المشتبه بهم المطلوبين لارتكابهم جرائم وحشية إلى المحكمة دون تأخير.

لا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في دارفور. ويجب وقف العنف المتزايد، بما في ذلك قتل السكان المدنيين وتشريدهم على نطاق واسع. وندعو السلطات السودانية إلى الإسراع في الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين واستعادة سيادة القانون في دارفور. ونأمل أن يتعاون السودان تعاونا وثيقا مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان للمساعدة في بناء تلك القدرات.

ولكي يتم تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة، ما زلنا نتوقع ونأمل اتخاذ مزيد من الخطوات الإيجابية الملموسة في ذلك الاتجاه

بحلول فترة التقرير المقبل. ويجب أن تؤدي العدالة دورا محوريا في عملية الانتقال في السودان. إن الشعب السوداني يطالب بحكومة مدنية وبالعدالة والأمن. ويجب أن يكون هدفنا المشترك هو دعم تلك المطالب.

أخيرا، نود أن نعرب عن امتناننا العميق للسيدة بنسودة بصفتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على مدى السنوات التسع الماضية في منصبها على جهودها الدؤوبة في السعي إلى تحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم الوحشية التي عانى منها الناس في كل مكان. ونتمنى لها كل النجاح، ونتطلع إلى التعاون مع السيد كريم خان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للمدعية العامة بنسودة للرد على التعليقات.

السيدة بنسودة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود فحسب أن آخذ الكلمة للحظة لأشكر أصحاب السعادة على كلمات الثناء الطيبة التي قالوها، فضلا عن تفضلهم بالإعراب عن استمرار دعمهم لعمل مكتبي.

إنني، كمدعية عامة، لست معتادة على أن تكون لي الكلمة الأخيرة، ولكنني أقدر هذه اللفتة الطيبة في هذه الإحاطة الأخيرة لي أمام مجلس الأمن. ولن آخذ كثيرا من وقت المجلس الثمين وجداول أعمال الممثلين الموجودين هنا، ولكنني سأكون مقصرة إذا لم آخذ الكلمة لمجرد الإعراب مرة أخرى بإيجاز عن خالص امتناني لدعمهم ووداعهم المؤثر وإدراكهم لعملي وعمل فريقي المقتدر في المكتب على مدى السنوات التسع الماضية.

ومن المؤكد أن الأمر لم يكن سهلا، ولكننا، بدعم من المجلس، حافظنا على المسار وحاولنا أن نحيي أهداف نظام روما الأساسي وقيمه. لقد وصلت بالفعل إلى نهاية ولايتي مع المحكمة الجنائية الدولية، وكما يقول المثل، بذلت قصارى جهدي، متمكنة بأفراد فريقي المتفاني في جميع أنحاء مكتبي. وأغتنم هذه الفرصة لأحييهم.

وإذا كنت قد قصرت، يمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أن ذلك لم يكن بسبب عدم المحاولة. وسيستمر عمل المكتب بالنيابة عن العدالة الدولية، وبالتالي تحقيق السلام المستدام، دون توقف.

وانطلاقا من إحساسي بالواجب وكوني واقعية مثالية، أعتقد حقا أنه، بالدعم المقدم من المجتمع الدولي ومن هذا الجهاز، يمكن إيجاد عالم أكثر أمنا وإنصافا، ومستقبل عادل للجميع. فالأمر لا يتطلب سوى ثالوث الشجاعة والقيادة والاقتناع الحقيقي بالمثل العليا. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية على الدور الهام لمجلس الأمن في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية بالتعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية، ولا يسعني إلا أن أشجع على مواصلة المشاركة والتعاون بين المؤسستين، وهو أمر بالغ الأهمية للنظام الدولي القائم على القواعد وقضية التسوية السلمية للمنازعات. وأتمنى لمجلس الأمن أن يواصل نجاحه في هذه المهمة الحاسمة وفي هذا الواجب المشرف الذي يقوم به.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدعية العامة بنسودة على التوضيحات التي قدمتها.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد الباهي (السودان): شكرا سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه الحالي. ونتطلع إلى العمل معكم في القضايا ذات الصلة بالسودان في المجلس خلال الفترة المقبلة. كما أعرب عن تقديري لجهود سعادة الممثل الدائم للصين، إبّان إدارته الحكيمة والمقتدرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي. أتقدم كذلك بالشكر للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على الإحاطة التي قدمتها أمام هذا الاجتماع.

(تكلم بالإنكليزية)

يسرني أن مجلس الأمن قد عاد الآن إلى طبيعته بعقد هذه الجلسة بالحضور الشخصي. وآمل أن تشهد الأيام المقبلة انتعاشا دائما من جائحة مرض فيروس كورونا وإطلاقا قويا لعملية إعادة البناء على نحو أفضل، بدءا بالتوزيع العادل للقاحات، بما في ذلك على البلدان الفقيرة. فلا أحد في مأمن من الجائحة حتى يكون الجميع في مأمن منها.

(تكلم بالعربية)

أرجو أن أؤكد في مستهل هذا البيان على التزام السودان العميق بالعدالة والمساءلة، لا سيما في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. فالعدالة هي واحدة من أركان ثلاثة قامت عليها ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة في السودان، وهي كانت، ولا تزال، هدفا أساسيا لهذه الثورة المباركة. وما من شك في أن أساس تلك العدالة وعمودها الفقري هو منع الإفلات من العقاب وضمان المساءلة. استنادا على ذلك، فإن الحكومة الانتقالية في السودان تفعل كل ما في وسعها لتحقيق العدالة في دارفور، قناعة منها بأن السلام والعدالة هما صنوان متلازمان لا ينفصلان.

إن الحكومة، وهي تفعل ذلك، فإنها تنتهج مقاربة شاملة تهدف إلى تحسين مجمل حياة مواطنيها في دارفور. ومن أجل تحقيق تلك الغاية، فقد تم التوقيع على اتفاق جوبا للسلام في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي بين الحكومة، من جهة، والجبهة الثورية وحركة تحرير السودان – مني مناوي –، من جهة أخرى.

وتعمل الحومة على التعاون الوثيق مع جميع أطراف الاتفاق من أجل إنفاذه على الوجه الذي يحقق الاستقرار والسلام الشامل والمستدام. وقد أعلن السيد رئيس الوزراء عن عزم الحكومة على استكمال مشوار السلام عبر استمرار الحوار مع الحركات التي لا تزال خارج نطاق العملية السلمية بلا سقوفات، سيدي الرئيس، والمصلحة الوطنية. وأنوه هنا إلى أن موضوع العدالة هو إحدى القضايا الرئيسية التي عالجها الاتفاق بإقراره ترتيبات للعدالة الانتقالية وإنشاء مفوضية خاصة بذلك. ونشير إلى أن مجلس الوزراء السوداني قد اعتمد قانونا للعدالة الانتقالية ويجري العمل حاليا على إجازته بشكل نهائي وفقا للترتيبات التشريعية للفترة الانتقالية. وفي هذا الإطار أيضا، فإن الحكومة تعمل على تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين بمشاركة من أطراف اتفاق جوبا للسلام.

في سياق ما أوردته في بياني هذا، أرجو الإشارة إلى نقاط ثلاث. أولا، إن الحكومة الانتقالية قد فتحت بابا للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ولتأطير ذلك التعاون، فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين السودان والمحكمة. ثانيا، فقد أعلن السيد رئيس الوزراء خلال الأسبوع الماضي بأن الحكومة "تتدارس مع المحكمة الجنائية الدولية ومع مجتمعات الضحايا حول أفضل السبل لمثول المتهمين المطلوبين دوليا أمام المحكمة". إلى جانب ذلك، فقد قدم السيد رئيس الوزراء الشكر للسيدة بنسودة على فترة عملها بالمحكمة، مجددا التزام الحكومة بالتعاون لتحقيق العدالة. وقد جاء كل ذلك خلال زيارة السيدة المدعية العامة إلى السودان. ثالثا، فإن الحومة تعمل على تغيير واقع الحياة في دارفور، التي تشهد انتقالا جوهريا من الحرب والنزاع إلى بناء السلام، وذلك عبر تكوين مفوضية العدالة الانتقالية كوسيلة لتحقيق العدالة في القضايا التي يصعب فيها استخدام وسائل العدالة العادية، وذلك من خلال كشف الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة . وستعمل المفوضية فور إعلانها على إجراء حوار موسع بما يممنها من تنفيذ مهامها على الوجه المطلوب.

ختاما، نجدد التأكيد على أن مسألة مكافحة الإفلات من العقاب تمثل مقصدا نبيلا من مقاصد تحقيق العدالة، وهي تمثل أيضا إحدى أهم أولويات الحكومة الانتقالية وأحد أهم عناصر تحقيق السلام في ربوع بلدنا. ولذلك فإننا نؤكد مرة أخرى على التزامنا بتحقيق العدالة، لا سيما في الجرائم ذات الصلة بدارفور.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.